اتخذتها قوات الاحتلال بحق المواطنين الفلسطينيين في الآونة الاخيرة، اذاً، في انها تبشّر بسمات المرحلة المقبلة. وشملت هذه المزيد من هدم المنازل، واقتلاع الاشجار، والاستيلاء على المدارس، وفرض العقوبات الاقتصادية، التي بدأت تتخذ شكل السياسة المتعمّدة لتحطيم وتشريد المجتمع الفلسطيني، تمشياً مع شعار «الترحيل» الذي تتبناه اوساط اسرائيلية عدة. فقد هدمت قوات الاحتلال، بين ١٦ تشرين الاول (اكتوبر) و١٥ تشرين الثاني (نوفمبر)، ما مجموعه ١٩٤ منزلاً، منها بضعة منازل تمّ غلقها فقط. وظهرت أبعاد هذه السياسة في ٢٧ تشرين الاول (اكتوبر)، حين هدم الجيش الاسرائيلي ٢٦ منزلاً في قرية كيسان (قضاء بيت لحم)، بحجة انها اقيمت بلا ترخيص، ممّا أدى الى تشريد ٢٠٠ من سكانها (**فلسطين الثورة**، ١٣/١١/١٩٨٨). ثم قام جنود الاحتلال، على مدار أيام عدة، بتدمير ما مجموعه ١١٤ منزلاً «غير مشروع» في الجفتلك، ابتداء من التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر)، ممّا أدى، نهاية، الى تشريد حوالى ألف شخص، تمّ ارغام بعضهم على الانتقال الى قرى مجاورة (**السفير**، ١٠ و١٤/١١/١٩٨٨). واذ يرتبط الاجراء الاخير بتفريغ وادي الاردن، فان الجيش طبّقه، أيضاً، داخل حدود «الخط الاخضر»؛ اذ قام بهدم ١٥ منزلاً في قرية الطيبة، في الثامن من الشهر عينه، مما أثار اشتباكات واسعة مع الأهالي وأدّى الى جرح ١٥ واعتقال عشرة منهم (**المصدر نفسه**، ٩/١١/١٩٨٨؛ و**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ٩/١١/١٩٨٨). وشملت عمليات الهدم والغلق منازل أخرى في بيت فوريك والبريج ورأس كركر وبلعين ورفح وخان يونس ونعلين وبرقة (اربعة منازل تعود الى متهمين باعدام عميل) وطمّون (منزل شهيد قتل جندياً) والعيزرية وجباليا وخربة ابي العسجا وطوباس وطولكرم.

تعرّضت قرى ومدن عديدة لأسلوب اقتلاع الاشجار المثمرة أيضاً، ومنها قلقيلية، في ١٨ و١٩ تشرين الأول (اكتوبر)، وطولكرم، في ٢٩ منه، والبيره وكفر لاقف وبديا (١١٧ شجرة في يديا وحدها) وجوار الخليل بين الثاني والثامن من تشرين الثاني (نوفمبر). ويأتي هذا الاجراء ضمن التدابير الاقتصادية التي تتبناها سلطات الاحتلال كعقوبات جماعية، واهمها منع جمع حصاد الزيتون أو تصديره، وقرار قائد المنطقة الوسطى، اللواء عميرام متسناع، بتقليص المبلغ النقدي المسموح نقله عبر نهر الاردن من ٤٠٠ الى ٢٠٠ دينار لكل وافد الى الاراضي المحتلة (**السفير**، ٢٦/١٠/١٩٨٨؛ و**فلسطين الثورة**، ٦/١١/١٩٨٨). وتترافق هذه مع التدابير الاخرى لقمع الانتفاضة بشكل مباشر اكثر، مثل فرض الجزاءات البالغة عشرة آلاف دولار، او السجن لمدة خمس سنوات، على المحتفلين بقيام الدولة الفلسطينية، او قطع تيار الكهرباء عن قطاع غزة بأكمله في منتصف تشرين الثاني (نوفمبر)، بموازاة حظر التجول الذي شلّ الحياة الاقتصادية المحلية (**انترناشونال هيرالد تريبيون**، ١٥/١١/١٩٨٨؛ و**السفير**، ١٦/١١/١٩٨٨). وقد اصيبت الحياة الثقافية للمواطنين الفلسطينيين أيضاً، اثر قيام الجيش الاسرائيلي بتحويل المزيد من المدارس الى ثكنات عسكرية، وهو الاجراء الذي تعرّضت له بيت ساحور وتقوع والبيره ونابلس وعنبتا وعزّون وحوّاره وبيت لحم وقلقيلية وطولكرم وبديا وسنجل وطوباس. ويذكر ان ١٨ مدرسة أخرى على الاقل كانت تحوّلت الى ثكنات في قرى ومدن اخرى من الضفة الغربية في الشهور الماضية.

الّا ان أخطر اوجه السياسة الاسرائيلية المضادة تمثّل في افتضاح امر وجود «فرق موت» سرية تابعة للجيش تقوم بقتل كوادر فلسطينية مختارة. فقد أشارت صحيفة اسرائيلية الى احتمال وجود مجموعة من هذا النوع قامت بقتل شابين فلسطينيين في يطّا، في التاسع من تشرين الاول (اكتوبر)، وهو الخبر الذي تناولته وسائل اعلام غربية ايضاً (**كول هاعير**، ٢١/١٠/١٩٨٨). ونفى وزير الدفاع، اسحق رابين، ذلك، لكنه سحب تراخيص ثلاثة صحافيين اجانب (**ميدل ايست انترناشونال**، ٤/١١/١٩٨٨). وقد تأكد قيام ضباط اسرائيليين، من الجيش والمخابرات، يرتدون الزي المدني، باختطاف السيارات الفلسطينية (ذات اللوحات الزرقاء) وانتحال صفة صحافيين، لمفاجأة الفلسطينيين ومطاردتهم. غير ان ذلك يتميز عن تهمة وجود «فرقتي موت»، هما «تشيري» العاملة في الضفة الغربية و«شمشون» في قطاع غزة،